العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

الأزمة الليبية أول امتحانات المعاهدة الفرنسية - الإيطالية الجديدة

المعاهدة تضبط إيقاعا أوروبيا للتعامل مع تحديات استراتيجية جديدة

تشكل الأزمة الليبية أول اختبار للمعاهدة التي وقعتها فرنسا وإيطاليا الجمعة، بالرغم من أنها في عناوينها الرئيسية تستهدف ضبط إيقاع أوروبي جديد للتعامل مع التحديات الاستراتيجية، التي تعترض القارة العجوز بعد خروج المستشارة الألمانية المنتهية ولايتها أنجيلا ميركل.

صغير الحيدري

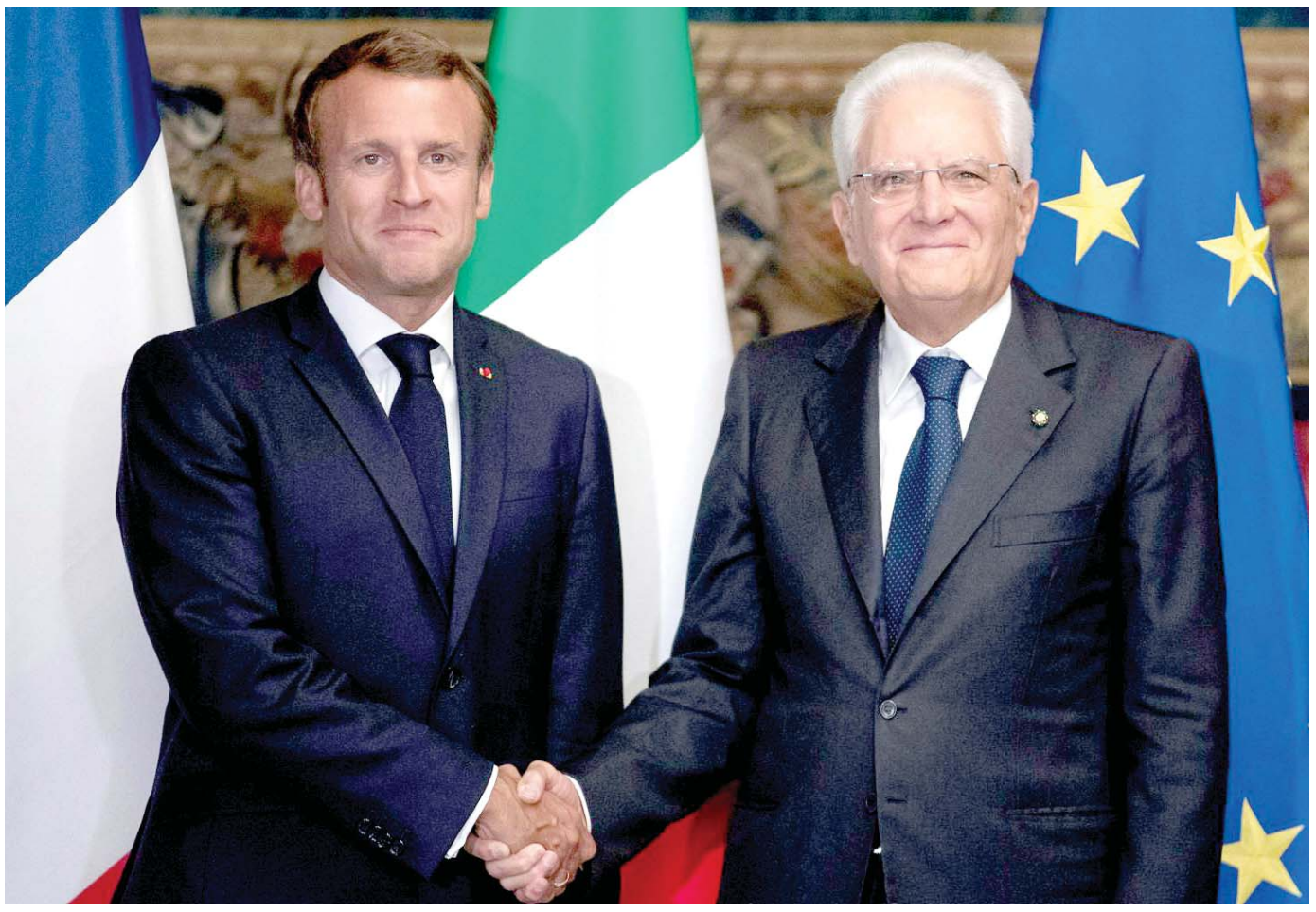

صفحة فرنسية – إيطالية جديدة في ليبيا

تونس – وقعت فرنسا وإيطاليا الجمعة معاهدة "كويرينالي" في خطوة تستهدف ضبط إيقاع أوروبي جديد للتعامل مع تحديات استراتيجية جديدة، خصوصا جنوب أوروبا ومنطقة البحر المتوسط.

وستختبر الأزمة الليبية دور هذه المعاهدة خاصة أن إيطاليا وفرنسا ظهرتا وكأنهما تجاوزتا التنافس المحموم بينهما حول النفوذ في ليبيا، بعد نجاح تركيا وروسيا في إرساء مواطئ قدم لهما هناك.

ووُقّعت المعاهدة في قصر كيرينالي الرئاسي بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي، بحضور الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا.

وتكمن أهمية معاهدة التعاون الثنائي المعزز هذه، المعروفة باسم معاهدة كيرينالي، في كونها نادرة من نوعها في أوروبا، فهي الثانية بعد المعاهدة التي وقعتها فرنسا وألمانيا العام 1963 في الإليزيه والتي استكملت بمعاهدة آخن العام 2019.

وبالرغم من أن دور هذه المعاهدة تطغى عليه ضبضبة الدور الأوروبي بعد خروج المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وتداعيات بريكست (انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) إلا أن ليبيا كانت حاضرة بقوة.

واعتبر الرئيس ماكرون أن "المعاهدة مع إيطاليا ستساعدنا في مواجهة الأزمة في ليبيا".

وجاءت المعاهدة إثر اضطرابات في العلاقات الدبلوماسية بين روما وباريس بسبب ملفات عدة من أبرزها الملف الليبي، حيث لكلا البلدين مصالح هناك سواء تتعلق بالشركات العاملة في مجال النفط أو غيرها.

وأفقد التنافس بين البلدين الأوروبيين الملف الليبي، ومكن قوى إقليمية وهما تركيا وروسيا من التوغل في ليبيا وفرض نفوذهما هناك؛ الأولى في الغرب بعد دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والثانية في شرق البلاد بعد أن دعمت قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر.

واعتبرت أوساط سياسية ليبية أن التوافق الفرنسي – الإيطالي جاء كمحاولة لتحجيم النفوذ الروسي والتركي في ليبيا، وهو توافق يحاول من خلاله البلدان اللعب على وتر دعم الانتخابات الليبية المقرر تنظيمها في ديسمبر المقبل وهو استحقاق لا يحظى بدعم أنقرة وموسكو.

وقال عضو مجلس النواب الليبي (البرلمان) جبريل أوحيدة إن "هدف التوافق الفرنسي – الإيطالي واضح وهو استعادة النفوذ الأوروبي في ليبيا، وهو توافق يدعم إجراء الانتخابات شأنه شأن الولايات المتحدة التي تتحمس بشدة لاستحقاق ديسمبر".

وتابع أوحيدة في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "إيطاليا وفرنسا وربما بتوافق مع الولايات المتحدة، تدفعان نحو تغيير المشهد السياسي من خلال إجراء الانتخابات في موعدها بما يُفرز وجوها جديدة، وهذه مساع ستواجه عرقلة من تركيا وربما من روسيا من وراء الستار".

وأوضح أن "هناك أصواتا اليوم بدأت تتعالى منادية بتأجيل الانتخابات وهو ما سيعرقل المساعي الأوروبية والأميركية، وفي الأيام القادمة ستتضح الصورة أكثر في علاقة بالانتخابات من خلال البت في الطعون، لكن هذه المساعي ونحن في ليبيا أمام خيارات محددة بشأن الانتخابات".

ويأتي التحرك الفرنسي – الإيطالي بعد أن نجحت أنقرة وموسكو في الإمساك بخيوط اللعبة في ليبيا، رغم التنافس المحموم الذي خاضته باريس وروما من أجل تأمين نفوذهما في البلاد من خلال لعب عدة ورقات على غرار المؤتمرات العامة ودعم بعض الأطراف الفاعلة على الأرض.

جبريل أوحيدة

توافق فرنسا وإيطاليا يستهدف استعادة نفوذهما في ليبيا

وخسرت إيطاليا نفوذها غرب البلاد لصالح تركيا التي حازت على أغلب مشاريع إعادة الإعمار بالإضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط والغاز، في حين أدى التدخل الروسي إلى تبديد أحلام فرنسا في السيطرة على المنطقة الوسطى بعد حديث عن انتشار مرتزقة فاغنر في سرت وفي مناطق جنوب البلاد (إقليم فزان) الذي يعتبر منطقة نفوذ تاريخية لها.

ودفع هذا الوضع إلى التقارب الفرنسي – الإيطالي وتجاهل الخلافات السابقة.

وشدد رئيس الحكومة الإيطالية على الالتزام المشترك بين بلاده وفرنسا لصالح الاستقرار في ليبيا "بفضل المؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس هذا الشهر برئاسة إيطاليا وفرنسا جنبا إلى جنب مع ألمانيا وليبيا والأمم المتحدة".

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان مساء الخميس إن بلاده على وفاق مع إيطاليا بشأن وجهات النظر المتعلقة بليبيا.

وفي رده على سؤال موقع "ويست فرانس" حول ما إذا كانت ليبيا موضوع خلاف بين روما وباريس، قال لودريان "لقد قاربنا وجهات نظرنا حول ليبيا بشكل كبير"، مضيفا أن تقارب وجهات نظر البلدين بشأن ليبيا جسدته رئاستهما المشتركة لمؤتمر ليبيا الذي عقد في الثاني عشر من نوفمبر الجاري في باريس.

ويحيل كلام لودريان مباشرة على السجالات العلنية التي هيمنت على العلاقات بين البلدين في بعض الأحيان حول هذا الملف، ما أخرج وقتها الخلافات بين الطرفين بشأن ليبيا إلى العلن.

ويأتي ذلك في وقت دخل فيه المسار الانتخابي في ليبيا مرحلة حاسمة بعد تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبدء تسجيل الناخبين، لكن الشكوك بشأن إجراء الانتخابات في موعدها من عدمه لم تتبدد بعد على وقع تهديدات شق من جماعة الإخوان المسلمين يتقدمه رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري واستبعاد بعض المرشحين البارزين مثل سيف الإسلام القذافي واستقالة المبعوث الأممي يان كوبيتش بشكل مفاجئ.

وقد تصعب الظروف المذكورة من مهمة فرنسا وإيطاليا لاستعادة نفوذهما في ليبيا، حيث قال جبريل أوحيدة إن "مساعي البلدين قد لا تكلل بالنجاح، فخطر تحريك تركيا للميليشيات في غرب البلاد لإفساد الانتخابات يبقى واردا بشدة، كما قد تعمل روسيا على عرقلة الاستحقاق من وراء الستار".

وبالفعل، أبدت موسكو علنا على لسان نائب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة غينادي كوزمين قلقها من إجراء الانتخابات بعد استبعاد القذافي الابن من السباق الرئاسي، الذي كانت تراهن عليه في هذا الاستحقاق.

انتخابات محلية في الجزائر وسط إجراءات أمنية مشددة

الجزائر – أعلنت السلطات الجزائرية عن تشديد إجراءاتها الأمنية بالتزامن مع الانتخابات المحلية التي تجري السبت، وهي ثالث اقتراع تشهده الجزائر منذ وصول الرئيس عبدالمجيد تبون إلى الحكم في أواخر العام 2019.

وقالت وزارة الداخلية الجزائرية في بيان إن "مصالح الوزارة قررت تأجيل جميع التظاهرات الرياضية والثقافية وغلق الأسواق الأسبوعية مع منع سير مركبات نقل البضائع، في الفترة الممتدة من منتصف ليلة الجمعة إلى صباح الأحد، أي اليوم الذي يعقب تاريخ الانتخابات".

وأوضح البيان الذي نشرته الوزارة على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أن تلك الإجراءات الخاصة تتمثل في "تأجيل كل التظاهرات الرياضية أو الثقافية السابق برمجتها في هذه الفترة إلى تاريخ لاحق، غلق الأسواق الأسبوعية بكل أنواعها، منع سير مركبات نقل البضائع (حصى ورمل وخشب ومشتقاته وكل مواد البناء الأخرى) وكذلك صهاريج الوقود، منع نقل البضائع عبر السكك الحديدية".

وشددت الوزارة على أن هذه الإجراءات لا تعني بتاتا نشاط الأسواق اليومية للجملة ونصف الجملة والتجزئة للخضر والفواكه، وكذلك حركة سير المركبات المكلفة بالتموين العادي للسكان بالمواد الغذائية والتي تظل عادية حسب نص البيان.

وتفتح مراكز الاقتراع أبوابها اليوم السبت أمام الناخبين للتصويت في انتخابات محلية بدأت عملية التصويت فيها بالنسبة إلى المكاتب المتنقلة، التي تخص سكان المناطق النائية والبدو الرحل في عدد من محافظات الجنوب الجزائري طبقا لأحكام القانون المتعلق بنظام الانتخابات يوم الأربعاء.

وتشارك في هذه الانتخابات المحلية في الجزائر 5848 قائمة، من بينها 4860 قائمة تمثل 40 حزبا سياسيا، بينما دخل المترشحون المستقلون هذا الاستحقاق بـ988 قائمة.

ولم تخل هذه الانتخابات من رفض من قبل بعض الأحزاب السياسية، التي ترفض الانضمام إلى المسار السياسي الذي رسمته السلطة قبل إدخال إصلاحات سياسية شاملة.

وتُعد هذه الانتخابات الثالثة منذ تولي الرئيس تبون السلطة في أواخر العام 2019 بعد الاستفتاء الشعبي على الدستور الذي جرى في الثلاثين من أكتوبر من العام الماضي، والانتخابات التشريعية التي تم تنظيمها في الثاني عشر من يونيو الماضي وكلها استحقاقات تمت برفض عدة أحزاب سياسية المشاركة فيها.

قيس سعيد يُحاول تحييد الإدارة من الموالين للأحزاب السياسية

إعفاءات لمسؤولين تونسيين تستهدف تحقيق تقدم في مسار مكافحة الفساد

تونس – تسلط الإعفاءات الأخيرة التي قامت بها الحكومة التونسية برئاسة نجلاء بودن والرئيس قيس سعيد سعيا من الأخير لتحييد الإدارات والوزارات عن الموالين للأحزاب السياسية وكذلك تحقيق تقدم في مسار مكافحة الفساد الذي يتصدر سلم أولوياته.

وأقال سعيد مساء الخميس محافظي سيدي بوزيد وقبلي قبل أن يتم إيقافهما بسبب شبهة فساد.

تحييد الإدارة ومقاومة الفساد أولوية

وفي السلك الدبلوماسي، أعفى الرئيس سعيد 17 سفيرا وقنصلا من مهامهم، حسب ما جاء في أوامر رئاسية نُشرت الأربعاء بالصحيفة الرسمية دون ذكر الأسباب التي أفضت إلى إقالتهم.

كما قرر الرئيس سعيد حذف وزارة الشؤون المحلية التي تشرف على البلديات ضمن سياسة اللامركزية، وتقرر إلحاق مختلف مؤسساتها بوزارة الداخلية.

والخميس أعفى وزير الداخلية توفيق شرف الدين المقرب من الرئيس سعيد 34 قياديا أمنيا، وأطلق عملية تدقيق في مصالح ديوانه.

وقال بيان لوزارة الداخلية إن "وزير الدّاخليّة أذن أن تكون أوّل مهمّة تدقيق يمضيها منذ توليه الوزارة تتعلق بمصالح ديوانه وذلك لإضفاء المزيد من النجاعة على عمل مختلف المصالح بالدّيوان وضبط المهمّات بكلّ دقة وترشيد النفقات والمحافظة على المال العام".

وتابع "كما أذن في ذات الإطار بإنهاء صفة مكلف بمأموريّة لعدد 34 إطارا متعلقة به تهم تتمثل في علاقة بصفقة توسيع مطار تونس قرطاج الدولي والذي قام خلاله باستبعاد كل شركات مقاولات البناء التونسية والمهندسين التونسيين وفسح المجال أمام الأجانب في خرق واضح للقانون".

محمد ذويب

الإعفاءات تهدف إلى ضمان حياد بعض الوزارات ومقاومة الفساد

وأشار إلى أنه «في إطار عملية مقاومة الفساد أيضا تمت إقالة كل من محافظ سيدي بوزيد ومحافظ قبلي الذي كان يعمل برتبة معتمد أول سابقا في نفس المحافظة على خلفية شبهة فساد مالي واستغلال موظف لصفته لاستغلال فائدة لا وجه لها له أول لغيره والإضرار بالإدارة".

وتشهد تونس مرحلة استثنائية دخلتها البلاد بعد اتخاذ الرئيس سعيد جملة من القرارات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي جمد بمقتضاها عمل واختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وأقال الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

ويولي الرئيس سعيد أهمية قصوى لمسار مكافحة الفساد حيث وعد بما أسماه عملية تطهير البلاد من الفاسدين بعد عشرية عرفت فيها تونس إخفاقات اقتصادية واجتماعية.

ولا تبدو الإعفاءات الأخيرة بمعزل عن المسار المذكور حيث أكد الناطق باسم المحكمة الابتدائية في محافظة سيدي بوزيد جابر الغنيمي أن "النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أذنت بالاحتفاظ (توقيف) بكل من محافظ سيدي بوزيد محمد صدقي بوعون ومحافظ قبلي منصف شلاغمية على خلفية شبهات فساد تتعلق بالاستيلاء على أموال عمومية".

وأضاف أن "ذلك تمّ بناء على تقرير تفقد قامت به مصالح وزارة الداخلية وكذلك بناء على محضر يتعلق بتسليم شهائد كفاءة مهنية دون احترام التراتيب القانونية".